تفعيل دور مؤسسة الوقف والزكاة لتمويل المشروعات

د. السعيد دراجي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة

ملخص:

إن السياسات والإجراءات التي اتخذتها البلدان العربية على المستوى الاقتصادي خاصة لم تقض على المشاكل التي تعاني منها اقتصادياتها ولم تكبح ذلك الشعور لدى الأفراد (خاصة الشباب)، بعدم الانتماء لأوطانهم لأنها بعيدة عن عادات وتقاليد مجتمعاتها. فالرجوع إلى إحياء موروثاتنا الحضارية كفيل بضمان التكافل الاجتماعي والعدالة بين فئات المجتمع، ولا يكون ذلك إلا بتفعيل دور مؤسسة الوقف والزكاة في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

يكون التفعيل الحقيقي بتوجيه تلك الأموال (أموال الوقف والزكاة) إلى مجالات استثمارية إنتاجية بدل من توجيهها إلى مجالات استهلاكية تنتهي بمجرد تلبية الحاجيات الآنية. ويكون ذلك بإشراك الجمعيات المدنية والشباب العاطل عن العمل في العملية التنموية عن طريق إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لاسيما وأن هذا القطاع يعد إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد العربي والمحرك الأساسي له.ومن هنا تأتي الإشكالية التي تتمحور حول كيفية تفعيل دور مؤسسة الزكاة والوقف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشكلة التمويل في كل الدول العربية. وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن هناك العديد من مصادر التمويل غير الربوية يمكن اللجوء إليها لحل مشكلة التمويل. بالإضافة إلى إحياء موروثنا الحضاري في

تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بدل الاعتماد على اساليب تمويلية مستوردة وبعيدة كل البعد عن مجتمعاتنا.

Résumé

Les politiques et les mesures prises par les pays arabes en particulier au niveau économique n'ont pas pu éliminer les problèmes dont souffrent les économies de ces pays. Comme ils n'ont pas pu inhiber cette sensation chez les jeunes parce qu'ils sont très loin des coutumes et des traditions de nos sociétés. Donc le retour de faire revivre les traditions culturelles assure la solidarité sociale et l'équité entre les groupes de la société et cela ne peut l'être qu'en activant le rôle des sociétés de waqf et zakat dans le domaine économique et sociale.

L'activation réelle se fait par l'orientation des fonds (fonds de waqf et zakat) vers les domaines de l'investissement productif, plutôt que directement vers les domaines de consommation qui se terminant juste en répondant aux besoins immédiats. Et cela ce fait en impliquant les sociétés civiles et les jeunes chômeurs dans le processus du développement par le biais de la mise en place et le Financement des petites et moyennes entreprises, surtout que ce domaine est considéré. Plus longue comme Un des plus importants piliers de l'économie arabe et son principal moteur.

Donc le problème est centré sur la façon d'activer le rôle de la Zakât et Waqf dans le financement des petites et moyennes entreprises qui souffrent du problème de financement dans les pays arabes .Et cette étude a pour but de démontrer qu'il existe de nombreuses sources de financement sans intérêt peuvent être utilisés pour résoudre le problème du financement en plus de faire revivre nos civilisations, pour réaliser le développement économique et la justice sociale plutôt que de compter sur les méthodes de financement importées qui sont loin de nos collectivités.

مقدمة:

لا تزال اقتصاديات الدول العربية تواجه مشاكل مزمنة متمثلة في الفقر والتفاوت في الدخل وارتفاع معدلات التضخم وعدم كفاية المرافق العمومية والهياكل والمنشآت القاعدية وسوء المعيشة واستمرار البطالة في صفوف الشباب الذين أصبحوا يفضلون الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى البلدان الأوروبية بحثا عن لقمة العيش أو الظفر بوظيفة أو منصب عمل، اعتقادا منهم أن العالم الآخر يمدهم ويوفر لهم ما غبنوا فيه ببلدانهم الأصلية. حتى تولد عندهم الشعور بعدم الانتماء لأوطانهم.ورغم كل السياسات والإجراءات التي اتخذتها كل البلدان العربية على المستوى السياسي والاجتماعي وخاصة الاقتصادي لم تكبح ذلك الشعور لدى الأفراد (خاصة الشباب)، لأن تلك السياسات التي جاءت لترشيد الحياة الاجتماعية والاقتصادية لم تعط النتيجة المطلوبة لأنها بعيدة عن عادات وتقاليد المجتمعات. فالرجوع إلى إحياء موروثاتنا الحضارية كفيل بعودة الإحساس بالانتماء للمجتمع والوطن وضمان التكافل الاجتماعي والعدالة بين فئات المجتمع، ولا يكون ذلك إلا بتفعيل دور مؤسسة الوقف والزكاة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاهتمام أكثر بالانشغالات الاقتصادية للفئات المحرومة والعاطلة عن العمل .

يكون التفعيل الحقيقي بتوجيه تلك الأموال (أموال الوقف والزكاة) إلى مجالات استثمارية إنتاجية بدل من توجيهها إلى مجالات استهلاكية تنتهي بمجرد تلبية الحاجيات الآنية. ويكون ذلك بإشراك الجمعيات المدنية والشباب العاطل عن العمل في العملية التنموية وتسخير الطاقات الكامنة لدى الفئات المهمشة لصالح المجتمع عن طريق إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لاسيما وأن هذا القطاع يحتل من جهته مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية في كل الدول العربية والإسلامية، إذ تعد إحدى أهم الركائز

الأساسية للاقتصاد العربي والمحرك الأساسي له. وأصبح بمثابة بديل لنموذج التنمية المعتمد على المؤسسات الكبيرة والصناعات المصنعة في التنمية الاقتصادية، وبالتالي يتوقع أن يكون القاطرة للنمو الاقتصادي مستقبلا كونه أصبح مصدرا من مصادر إنشاء فرص عمل جديدة، ومع ذلك يبقى يعاني كبقية القطاعات الأخرى من مشكل التمويل.

ومن هنا تأتي الإشكالية التي تتمحور حول كيفية تفعيل دور مؤسسة الزكاة والوقف لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشكلة التمويل في كل الدول العربية، وفي الوقت نفسه نقضي على مشكلة البطالة لدى الشباب بفضل استثمار أموال الزكاة والوقف من خلال تلك المشروعات فيتحول أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين، ثم تحويلهم من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين للزكاة. معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان أن هناك العديد من مصادر التمويل غير الربوية يمكن اللجوء إليها لحل مشكلات التي تعيق الكثير من المشروعات الصغيرة في بلادنا. بالإضافة إلى إحياء موروثنا الحضاري في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بدل الاعتماد على أساليب تمويلية مستوردة وبعيدة كل البعد عن تقاليدنا وثقافتنا زادت في تعقيد مشاكلنا المالية أكثر.

وسأتناول هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- **الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف والزكاة.**
- **أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية.**
- **كيفية تفعيل آليات الوقف والزكاة لصالح المشروعات الصغيرة.**
- **مشكلة التمويل والبديل الرشيد.**

أولا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف والزكاة:

إن موضوع الوقف والزكاة من المواضيع الهامة التي حازت على اهتمام العديد من الباحثين والمختصين خاصة فيما يتعلق بالجانب الفقهي فيه، الذي طغى على معظم الكتابات التي عالجت هذا الموضوع، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها في المجتمع. وتبقى الدراسات المتعلقة بدوره في التنمية وكيفية المحافظة عليه بالطرق الحديثة محددة. وإذ نحاول في بحثنا هذا معالجة كيفية تنمية أموال الزكاة والوقف وإعمار أعيانه بما يتماشى والمستجدات الاقتصادية والتطبيقات الحديثة من جهة وعلى تمتين مشاعر الانتماء للمجتمع من جهة أخرى، وعليه فإننا سنركز على الجانب الاقتصادي بحكم الاختصاص، ولا نتعمق في الجوانب الفقهية التي نالت القسط الأوفر من البحث التي نتركها لأصحابها المختصين. محاولة منا للمساهمة في تحديث مؤسسة الوقف والزكاة وتمكينها من مواكبة التطورات الجديدة التي تميز الحياة الاقتصادية المعاصرة.

يعد الوقف والزكاة مصدرا من مصادر التمويل التي تلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي التي تعاني منه. بحيث يتم تخصيص ريعه في كثير من المشروعات سواء الاجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز السكنات والصناعات الخفيفة ...الخ وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف والزكاة عبر الحقب المختلفة للحضارة الإسلامية . وتتخذ هذه الأعمال عادة أشكال مشروعات صغيرة لإنجازها بالاعتماد طبعا على أموال الوقف والزكاة. ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة من جهته مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية في كل الدول العربية والإسلامية، إذ تعد إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد العربي والمحرك الأساسي له.

يقوم الوقف والزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء ورده للفقراء والمحتاجين يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع ويحول دون تكديس الأموال في يد عدد معين من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد وبذلك يمكن تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي. كما أن أموال الوقف يمكن أن تحقق العدالة في التوزيع من خلال ثلاثة أبعاد هي [1] :

– آلية الوقف في التوزيع من خلال الاهتمام بالمصالح العامة: إن الأموال الوقفية التي توجه إلى المصالح العامة من بناء للمساجد والمستشفيات ومدارس التعليم وما توفره من منافع (التعبد، العلاج، التعليم، الإقامة... الخ) تكون موجهة للمحتاجين دون مقابل، فإن هذه الخدمة في واقع الأمر تعادل قيمة نقدية، وحصوله عليها دون دفع قيمتها يعتبر مناظرا لسياسة الإعانات في المفهوم الاقتصادي وفيما تقوم به المؤسسات الاقتصادية في الأنظمة الأخرى، وهي آلية مقبولة شرعا .

– آلية الوقف في التوزيع من خلال صرف ريعه: إن الدخول النقدية أو العينية التي تعطى للموقوف عليهم، تحدث تأثيرا جوهريا في قاعدة الدخول والثروات، إذ أن توجيهها للفقراء والمحتاجين، تمثل زيادة في دخولهم بطريقة مباشرة في تحقيق الدور الاقتصادي للوقف .

– آلية الوقف في التوزيع من خلال شموله للأموال: إن مؤسسة الوقف التي تشمل جميع أنواع المال (منقولة كانت أو عقارات) من شأنها أن تنسجم والمنافع التي تقدم للموقوف عليهم، إذ أن المستحقين لريع الوقف في شكل

[1]) شوقيأحمد دنيا، " أثر الوقف في إنجاز التنمية "، مجلة البحوث الفقهية، عدد 24 (سنة 1415 هـ)، ص 6 .

أموال سائلة، أو في شكل إيواء، أو أدوية... الخ، مما يجعل المؤسسة الوقفية ذات صيغة ملائمة للقيام بعملية توزيع الثروة في صيغ أساس من تلك المؤسسات في الاقتصاد التقليدي .

إن هذه الآليات تعمل على تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع في مجال الثروة وفي احتكار وسائل الإنتاج كي لا تكون دولة بين الأغنياء.

كما أن مؤسسة الزكاة والوقف تقوم بوظيفة تمكين الفقير من أغناء نفسه بحيث يكون له مصدر دخل يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كان هذا الغير الدولة نفسها. وبذلك تؤدي أموال الزكاة والوقف من تحويل أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين وتحويلهم بعد حين من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين للزكاة. بالإضافة إلى أنها تساهم في التآلف والمودة بين أفراد المجتمع، فالمستحق للزكاة يدرك أنه عضو في مجتمع إنساني كريم ومن ثم يشارك في بناء مجتمعه ويتحول إلى طاقة منتجة وفعالة تعمل من أجل الخير والصلاح. وبالتالي يصبو هؤلاء إلى مجتمع قوي خال من الآفات والفساد والجرائم وينعم بالتضامن الاجتماعي والتكافل فيحس كل واحد بأن عليه واجبات تجب عليه فلابد من أدائها لأنه إدا قصر في أدائها فإن ذلك يؤدي إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره[1].

ثانيا: أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية:

تعتبر المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المشروعات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به

[1]) عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 192.

حوالي ثلثي القوة العاملة. أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المشروعات الخاصة العاملة، ويضم عمالة تقدر بنحو 46% من قوة العمل، وفي لبنان تشكل هذه المشروعات أكثر من 95% من إجمالي المشروعات ، وتساهم بنحو 90% من مناصب الشغل. وفى دولة الإمارات شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشروعات الاقتصادية في الدولة، وتشغل نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة. كما ساهمت هذه المشروعات بنحو 96%، من الناتج المحلى الإجمالي عام 2005 في اليمن، بحوالي 77% في الجزائر، وبنسبة 59 % في فلسطين، ونسبة 25% في السعودية[1].

ويقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا [2]في القطاع الصناعي 85854 مؤسسة وتشغل حوالي 215970عاملا وتبلغ نسبة مساهمة هذه المشروعات في القطاع العام 27% ويقدر نسبة الإنتاج الحرفي منها بـ80%. أما في القطاع التجاري فيقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ 232538 مشروعا وتشغل 234252 عاملا.

وبلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [3]عام2011 أكثر من 659309 مؤسسة وتشغل حوالي 1724197 عاملا. وتساهم بنسبة تفوق 84,98% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في نفس السنة، وبنسبة معتبرة في زيادة الاستثمار حيث ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية

[1]) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت 2006، ص 78.

[2]) علي الخضر، بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006، ص 398.

[3]) نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، عدد20، سنة 2012.

الممولة في مرحلتي الإنشاء والتوسع إلى 183124 مشروعا بقيمة إجمالية تقدر بـ 477351692 دج.

وتكتسب المشروعات الصغيرة في الدول العربية والإسلامية نفس الأهمية التي تكتسيها في الدول المتقدمة، انطلاقا من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن ندرجها فيما يأتي:

– المشروعات الصغيرة في البلدان العربية والإسلامية مستوعبة نسبة أكبر من قوة العمل. فهي تستخدم تقنيات إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهذا ما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال لمواجهة مشكلة البطالة بدون تكاليف مالية عالية[1].

– نمط المستوى التقني المستخدم أكثر ملائمة لظروف البلدان العربية، فالتقنيات المستخدمة مكثفة للعمل وبسيطة التكلفة بالنقد الأجنبي بالمقارنة مع التقنيات المكثفة لرأس المال.

– مرونة المشروعات الصغيرة أكثر بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة في مواجهة التقلبات السوقية، أو التغيرات في الظروف الاقتصادية. حيث المؤسسة الكبيرة تظل مثقلة بعبء النفقات الثابتة في حال نقص الطلب على إنتاجها، عكس المؤسسة الصغيرة التي تكون تكاليفها المتغيرة العاملة أعلى من الثابتة. وبالتالي تستطيع أن تعدل تكاليفها بشكل سريع ليتماشى مع نقص الطلب على إنتاجها.

– ارتباط الجانب الاقتصادي للمشروعات الصغيرة بالجانب الاجتماعي، فكثيرا ما ترتبط بالعائلة فتوفر فرص العمل لأفرادها من الرجال والنساء، كبارا وصغارا دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.

---

[1]) عبد الرحمان أحمد يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1996، ص 23.

– عدم رغبة الأشخاص ومنهم الخريجين من الجامعات في الوقت الحاضر العمل في المشروعات الكبيرة التابعة للحكومات، واللجوء إلى العمل بالاعتماد على أنفسهم ولحسابهم الخاص، وذلك لشعورهم بنقص الفرص المتاحة لتولي مسؤوليات ومناصب عليا بهذه المؤسسات الكبرى[1]. عكس العمل في مؤسسات صغيرة لإحساسهم بأنهم من صغار الملاك وأرباب عمل في المستقبل، وهو ما نراه مجسدا في محلات البيع بالتجزئة والجملة التي يعمل فيها صاحب رأس المال نفسه.

– إقامة هذه المشروعات الصغيرة في البلدان العربية والإسلامية في الريف والمدن الصغيرة مما يقلل النزوح من الريف إلى المدن الكبرى، ويسهم في تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى أنها تتكيف بسهولة مع هذا المحيط (المتكون من المناطق النائية)، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق كونها مشاريع لا تتطلب استثمارات عالية، وهو ما يتوافق مع مستويات الدخل المتوسطة داخل هذه المناطق.

كما أنها تستطيع أن تتكيف مع السوق المحلية والمواد المحلية المتاحة بمكان تواجدها كالمواد الأولية وهذا ما يمكنها من توفير تكاليف النقل، الأمر الذي يقلل من التكاليف ويشجع على البحث عن الموقع المناسب لتوطين هذه المؤسسات في المناطق الريفية[2].

– تعتبر المشروعات الصغيرة (الصناعات الصغيرة) خاصة في البلدان العربية والإسلامية بمثابة مدرسة لتكوين الإطارات الإدارية ولإعداد القوى العاملة ولانتشار المعلومات والبيانات التقنية الحديثة. حيث تعد حقل تجارب بالنسبة

---

[1]) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، الإسكندرية: مؤسسة شباب مصر، 1997، ص165.

[2]) جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968–1978، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص12.

للأشخاص للتعلم والتدريب على التسيير الإداري للمشروعات، إذ لا يلبث الأفراد بعد ذلك تولي مهام ومسؤوليات أكبر في المؤسسات، والانتشار من المستويات الدنيا (المشروعات الصغيرة) إلى المستويات العليا (الوحدات الكبيرة).[1]

- **الدور التنموي للمشروعات الصغيرة:**

يظهر الدور التنموي للمشروعات الصغيرة من خلال مساهمتها في المجالات والجوانب الآتية:

-**تعبئة الادخار**: تعد هذه للمشروعات أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية[2] وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن اعتبارها مصدرا للتراكم الرأسمالي وللمهارات التنظيمية، ومخبرا لنشاطات وصناعات جديدة. انطلاقا من تحويل تلك المدخرات إلى استثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في توفير مناصب عمل جديدة.كما تسمح هذه المؤسسات للذين يملكون مدخرات بسيطة من تشغيلها وتوظيفها إذ تجلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلا من أن تظل جامدة وبدون استغلال. لا سيما في ظل عدم تبني سياسة واضحة لدعم المشروعات الصغيرة يكون أمام مالكي المدخرات البسيطة، إما الاحتفاظ بهذه المدخرات في بيوتهم مما يعمل على تآكلها بفعل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، أو إيداعها في البنوك مقابل نسب فوائد بسيطة.

---

[1]) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 267.

[2]) وائلأبو دلبوح، "طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها "، للملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الآفاق والتحديات، دمشق، 23و24 أفريل2006، ص08.

-تطوير وزيادة حجم الصادرات:

ظل التصدير ولوقت طويل حكرا على المشروعات الكبيرة، فالاستثمارات الكبيرة لم تكن تسمح عمليا إلا بتواجد المشروعات الكبيرة الحجم في الأسواق العالمية، أما اليوم فالمشروعات الصغيرة تستطيع ليس فقط أن تصدر بل تستثمر بشكل حقيقي في الأسواق الدولية. إذ أصبحت المشروعات الصغيرة تلعب دورا بارزا في دعم الصادرات من خلال تلبية جزء من الطلب المحلي، وبالتالي فسح المجال أمام المشروعات الكبيرة لتصدير إنتاجها لما يتميز من مواصفات عالية وجودة كبيرة، أو من خلال تصدير منتوجها مباشرة.

فقد أثبتت المشروعات الصغيرة في الكثير من الدول إمكانيات كبيرة في زيادة صادراتها، وتوفير العملة الصعبة، فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المشروعات الصغيرة في دول شرق آسيا نسبة 40 % من مجموع الصادرات في هذه الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1]. وتتجاوز حصتها من الصادرات 50 % في ايطاليا، و60 % في الصين، و56 % في تايوان و40 % في كوريا الجنوبية[2].

ويرجع اكتساب المشروعات الصغيرة هذا الدور في تنمية وتطوير الصادرات إلى عدة عوامل أعطت للسلع والخدمات والمنتوجات ميزة تصديرية منها:

- أن هذه السلع والخدمات عادة ما تعتمد على تقنيات كثيفة العمل مما يقلل من التكلفة، وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

---

[1]) عبد الرحمان بن عنتر، "واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، عدد 1 (سنة 2002)، ص 167.

[2]) نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: الجزائرية للكتاب، ط1، 2006، ص 82.

– عادة ما تعتمد هذه المنتجات والسلع على فنون ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي رواجا في الأسواق التصديرية الخارجية. أضف إلى ذلك أن المشروع الصغير تملك مزايا نوعية تساعدها على التصدير تتمثل في:

* القدرة على التكيف أو المرونة: إن قدرة هياكل المشروعات الصغيرة على التكيف تسمح لها أن تتلاءم بسرعة مع التغيرات في الظروف السائدة في السوق الدولية، كما تتيح لها سرعة اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة تلك التغيرات.

* التخصص: إن التخصص في مجال إنتاجي واحد يشكل خيارا أفضل لدخول المشروعات الصغيرة إلى السوق الدولية، فالتخصص يسمح للمؤسسات على الفهم الدقيق لعملياتها وتكوين خبرات في هذا المجال.

* التجديد: إن مرونة المؤسسات الصغيرة في التكيف مع المتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وتحركات المنافسين في السوق، وكذا التطورات التكنولوجية والاختراعات يمنحها القدرة على التطوير المستمر لمنتجاتها وخدماتها لمواكبة التغيرات، ويتيح لها مجالا واسعا لدخول الأسواق الدولية.

– المساهمة في التشغيل وزيادة فرص العمالة المنتجة :

تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن المشروعات الصغيرة تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية حيث أن هذه المشروعات أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل. إذ تعتبر من بين أهم القطاعات الاقتصادية المنشأة لمناصب شغل جديدة لاسيما وأن تكلفة فرصة العمل المتولدة في هذه المؤسسات منخفضة جدا بالمقارنة مع مثيلتها في المؤسسات الكبيرة، وهو ما يتناسب خاصة مع الدول النامية التي تتميز بندرة رأس المال. فالمشروعات

الصغيرة هي الأقدر على امتصاص اليد العاملة العاطلة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية أمام ظاهرة تزايد معدلات البطالة فيها.

فالإحصائيات تشير إلى أن المشروعات الصغيرة التي تشكل 95% من مجموع المشروعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تساهم مابين 60 إلى 70% من التشغيل في تلك البلدان[1]. وفي فرنسا عام 2002 تشغل 66 % من مجموع الأجراء وأنها ساهمت بـ 60 % من القيمة المضافة، وفي اليابان وصلت نسبة العمالة بهذه المؤسسات إلى 81 %[2]من مجموع عدد العمال فيها.

- ترابط الأعمال والتشابك الصناعي: [3]

من المؤكد أن الفرص الصغيرة في الغالب بدايات لمشروعات كبيرة، وعليه فإنه من الحقائق الأساسية للحياة الاقتصادية أن تواجد المشروعات الصغيرة والكبيرة معا وتكاملها وترابط جميع الأعمال فيما بينها ضرورة لدفع عملية التنمية.

فالملاحظ أن هناك مبررات عديدة لوجود المشروعات الصغيرة الحجم بالترابط مع المؤسسات الكبيرة، هذه الأخيرة التي تستثمر في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتكنولوجيا المتطورة حتى يمكن تحقيق وفرات إنتاجية بالحجم الكبير. ولكن إذا اصطدمت بظروف اقتصادية معينة كنقص الطلب الذي يفضي إلى انخفاض الإنتاج تجد هذه المشروعات الكبيرة نفسها مثقلة بعبء التكاليف الثابتة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن نسبة

---

[1]) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2000.

[2])Gilles Bressy, Christian Konkuyt, économie d'entreprise 7° édition, Europe media duplication S.A, France, 2004, p24.

[3]) عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص 10.

التكاليف المتغيرة إلى الثابتة مرتفعة ومن ثم تستطيع تعديل تكاليفها بشكل سريع.

ومن هذا المنطلق فإن معظم صانعي الإنتاج الكبير في مختلف الأنشطة (السيارات، الآلات الزراعية، الأجهزة الالكترونية...الخ) يعتمدون على صغار المؤسسات الخدماتية لإصلاح وصيانة هذه المنتجات، بالإضافة إلى إنتاج بعض الأجزاء التكوينية الأخرى. وفي هذا الإطار تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسات الكبيرة.

فالمؤسسات الصغيرة تسهم مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما، فتؤدي دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن.

وتعتبر صناعة السيارات أفضل مثال على الترابط والتشابك الصناعي بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، لاسيما في ورشات تصليح السيارات التي تلجأ إلى الاعتماد على وكلاء للمؤسسات الكبرى. فعلى سبيل المثال تعاقدت مؤسسة "جينيرال موتورز" لإنتاج السيارات مع أكثر من 26 ألف مصنع أو مؤسسة صغيرة لإمدادها بكميات من الأجزاء أو القطع التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، من بينها 16 ألف مؤسسة صغيرة يشتغل فيها أقل من 100 عامل، وشركة رونو (Renault) الفرنسية مع أكثر من 50 ألف مورد من الصناعات الصغيرة، وشركة متسوبيشي(Mitsubishi) اليابانية مع 20 ألف مع المؤسسات الصغيرة المغذية لها[1].

[1]) وائل أبودلبوح، " طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها "، مرجع سابق، ص12.

-دعم الناتج المحلي الخام:

يساهم قطاع المشروعات الصغيرة بشكل فعال في دعم الناتج المحلي الخام سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية ويكون ذلك من خلال:

- توفير السلع والخدمات للاستهلاك مباشرة أو تقديمها للصناعات الوسيطة التي من شأنها المساهمة في تنويع الهيكل الصناعي حيث تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية، وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة.

- العمل على توفير مناخ مناسب لترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وتشجيع الابتكار وهذا ما يجعل العامل دائما في حيوية مستمرة تساعده على زيادة إنتاجيته.

- تنويع السوق بمختلف المنتجات والسلع البديلة والمكملة لمنتجات أخرى في قطاعات أخرى.

وتشير الإحصائيات أن قطاع المؤسسات الصغيرة ساهم في الناتج المحلي في اليابان بنسبة 57 % وفي الهند بنسبة 40 % وفي فرنسا بنسبة 56 %[1].

- تلبية الاستهلاك:

إن التدني النسبي في أجور العمال في قطاع المشروعات الصغيرة بالمقارنة مع الأجور الممنوحة في قطاع المؤسسات الكبرى يعني أن تلك المداخيل توجه مباشرة للاستهلاك لاسيما نحو السلع الاستهلاكية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الاستهلاك العام، وعليه فتوسيع

[1])Rapport de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, le financement des PME et des entrepreneurs, Février 2007.

دورة الإنفاق العام والإنتاج والاستثمار هي الحلقة التي تعمل على توسيع النشاط الاقتصادي وترفع من معدل النمو داخل المجتمع.[1]

- المساهمة في التنمية الإقليمية (الجهوية)[2]:

تتمركز المشروعات الكبرى في المدن الكبرى والمناطق الصناعية وأمام الموانئ ...الخ، على عكس المشروعات الصغيرة التي تتميز بالقدرة على الانتشار الجغرافي عبر كافة المناطق نظرا لتمتعها بمرونة وسهولة اختيار أماكن توطنها، وأيضا باستعمالها لتكنولوجيات بسيطة وهي خصائص تتماشى مع اهتمامات التنمية على المستوى المحلي ويرجع ذلك إلى:

- عدم حاجتها إلى الأسواق الكبرى لتصريف منتوجها الذي يسوق مباشرة في الأسواق المحلية المحيطة بها.

- عدم حاجتها إلى خدمات البنى التحتية والمنشآت القاعدية الكبرى كون منتوجها يتلاءم مع طبيعة المحيط المتواجدة به. ومن هنا فإن هذه المشروعات تساهم في تحقيق التنمية على المستوى الإقليمي من خلال:

- مساعدتها على امتصاص اليد العاملة العاطلة في المناطق النائية بإقامة العديد من المشاريع التنموية وإحداث الترابط القطاعي(الصناعي والزراعي والتجاري)، ورفع مستوى معيشة سكان تلك المناطق.

- فتح مجال الاستثمار والتدخل في النشاط الاقتصادي أمام شريحة واسعة من المتعاملين والمقاولين(جماعات محلية وخواص).

- الحد من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى التي تعاني منها كل البلدان النامية.

---

[1]) نبيلجواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 94.

[2]) أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن،الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006، ص 127.

-زيادة حجم الاستثمار[1]:

تساهم المشروعات الصغيرة في إيصال الاستثمار إلى كل المناطق من خلال توطينه في مختلف الأماكن خاصة النائية منها، وبالتالي فهي تفسح المجال للاحتياطات الادخارية والاستثمارية المحلية الكامنة لتستثمر ضمن الموارد المتاحة للاستغلال، وهذا ما يزيد من حجم وكفاءة الاستثمار. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بسرعة دوران رأس المال وتحقيق ربحية أعلى وبالتالي نمو في حجم رأس المال نتيجة الإضافات الدورية وهي عادة تراكمات مالية تتضاعف مع سنوات الاستثمار. فالمشروع الصغير هو بناء نواة لمؤسسات كبيرة مستقبلية، فعلى سبيل المثال " فورد Ford " كان ميكانيكيا وصنع سيارته الأولى في ورشة حدادة[2].

- المساهمة في تطوير رقم أعمال المشروعات الكبيرة:

تلعب المشروعات الصغيرة دورا أساسيا في زيادة مبيعات المؤسسات الكبرى. إذ تؤدي في الغالب دور الموزعين أو الموردين أو الوكلاء. وتقوم بتوزيع المنتجات، وبأقل الأسعار عن طريق التخفيض من تكلفة التخزين والتسويق. كما تقوم المشروعات الصغيرة بدور أساسي كصناعات مغذية للشركات العملاقة فعلى سبيل المثال، تعتمد شركة " تويوتا" على تجميع الأجزاء المختلفة لسياراتها من المشروعات الصغيرة التي تمدها بالمكونات المختلفة للسيارة وشركة (إي بي إم **IBM**) لتصنيع وتطوير الحواسيب والبرمجيات، تتعاقد

[1]) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 268.

[2]) نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 94.

مع ثلاثمائة مؤسسة صغيرة في مختلف أنحاء العالم لتقديم خدمات الصيانة لعملائها[1].

- تطوير الابتكار والتجديد[2]:

إن مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة مناسب للتجديد والابتكار والتطوير نظرا لطبيعة وخصوصية العمل بها، الذي يكون على شكل فريق متكامل متناسق في إطار هيكل تنظيمي يمتاز بالسهولة والبساطة.كما أن أغلب الاختراعات عبارة عن أدوات وتقنيات إنتاج فردية تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مبيعاتها، من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وابتكار منتجات جديدة، لتتمكن من التغلب على الاحتكار الذي تمارسه عليها المؤسسات كبيرة الحجم على مستوى السوق. إذًا تعطي فرصة أكبر للمنظمين الجدد على إظهار أفكار جديدة تساهم بشكل أكثر فاعلية في عملية التنمية.

- حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة[3]:

إن المشروعات الصغيرة تعطي الفرصة لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب، الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة لتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع صغير. وفي كثير من الأحيان أن هذه المؤسسات يمكن أن تنمو بشكل متواصل ومنتظم وتتحول إلى مؤسسات ذات حجم كبير وتصبح شركات عابرة للقارات.

---

[1]) نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، 2005، ص92.

[2]) اللجنة، الاقتصادية والاجتماعية لغربي لآسيا. قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، نيويورك: الأمم المتحدة، 2002.

[3]) محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخرجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر2004، ص 32.

- عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي:

تعطي المشروعات الصغيرة الفرصة لأفراد المجتمع الذين يتمتعون بقدرات ومؤهلات ذاتية على الإبداع ولا يتوفرون على التمويل اللازم ليصبحوا قوة فاعلة في المجتمع عبر إقامة وإنشاء مشروعات صغيرة. فعادة ما يكون هؤلاء الأفراد غير قادرين ماليا ولا يتوفرون على مؤهلات أكاديمية وعلاقات عامة تمكنهم من إقامة مشاريع استثمارية وهذا يعني بقائهم على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع، وبالتالي دخولهم عبر المشروعات الصغيرة يسمح بدمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هؤلاء الأفراد وباقي شرائح المجتمع.

- المساهمة في الانتشار الجغرافي والتوسع العمراني:

تقوم المشروعات الصغيرة من خلال الانتشار الجغرافي[1] عبر كافة المناطق وأماكن توطينها إقامة مناطق حضرية جديدة تكون آهلة بالسكان، لأنها تشجع العاملين بها للسكن بقربها حتى يتسنى لهم الاقتصاد من تنقلهم من وإلى المؤسسات التي يشتغلون بها. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى بناء سكنات وأحياء جديدة، وهو دور تقوم به هذه المؤسسات ضمن بعدها الاجتماعي والاقتصادي.

ثالثا: كيفية تفعيل آليات الوقف والزكاة لصالح المشروعات الصغيرة:

إن تفعيل دور مؤسسة الوقف والزكاة لصالح المجتمع يبدأ من تعزيز العلاقة بين هذه المؤسسة وما يعرف بالمجتمع المدني بالمفهوم الحديث كون أن مؤسسة الوقف والزكاة هي مؤسسة أهلية ينشؤها أشخاص ويديرونها

[1]) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، الإسكندرية: مؤسسة شباب مصر، 2005، ص 74.

ويوجهون أموالها إلى خدمة الأهداف والمقاصد المحددة لها في إطار الضوابط الاجتماعية والسياسية والثقافية التي لا تتعارض مع قوانين الدولة شأنها شأن المجتمع المدني المكون من التنظيمات الأهلية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة وفق القوانين السارية لكل دولة ولكنها تتمتع باستقلاليتها في إدارة وتسيير شؤونها وبرامجها. وتضم هذه الجمعيات مختلف شرائح المجتمع التي انتمت إليها وانخرطت فيها طواعية، وبالتالي فإنها تقوم بخدمة هذه الفئات وتلبية حاجاتها والدفاع عن انشغالاتها مما يعزز انتماءها وحبها للوطن والمجتمع من خلال إنشاء وتمويل العديد من المشاريع التي تخدم فئات المجتمع من بناء المساجد والمدارس والمصحات... الخ. ويكون التفعيل الحقيقي بتوجيه تلك الأموال (أموال الوقف والزكاة) إلى مجالات استثمارية إنتاجية بدل من توجيهها إلى مجلات استهلاكية تنتهي بمجرد تلبية الحاجيات الآنية. ويكون ذلك بإشراك الجمعيات المدنية والشباب العاطل عن العمل في العملية التنموية وتسخير الطاقات الكامنة لدى الفئات المهمشة لصالح المجتمع وتحسيسها بمسؤوليتها تجاه وطنها خاصة عن طريق إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة وفي نفس الوقت العمل على إسناد وإقحام عمليات إعمار وتشغيل أعيان الوقف وتوجيه أموال الزكاة لهذه المشروعات الصغيرة. تلك العلاقة المتبادلة التي تسمح لنا بتجاوز الطرق التقليدية لاستغلال أموال الوقف والزكاة والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي التي تعتمده هذه المشروعات الصغيرة وبالتالي يتم تسخير ما أنجزه العقل البشري لخدمة دينهم وتوطيد الانتماء لمجتمعهم ووطنهم.

فعلى سبيل المثال عندما ننطلق من أن الوقف أصل ثابت[1]، ينمو ولا يتناقص ولا يمكن بأي حال من الأحوال تغيير طبيعته، بحيث وضع الفقه شروطا صارمة لإلغائه وتصفيته، حتى وإن أجمع الفقهاء على إمكانية استبداله من شكل إلى آخر أو من مكان إلى آخر وفق متطلبات الاستثمار الحديث مثل استبدال العقارات الوقفية ذات القيمة المتدنية وتقع في أماكن غير مجدية للاستثمار بشراء عقارات تقع في أماكن مهيأة ومخصصة للاستثمار أو إنشاء مباني وعقارات في أرض الوقف إذا كانت غير صالحة للزراعة أو أراضي بور تدر للوقف عائدات ثابتة أفضل لها من أن تبقى أرض خالية، وهذا يدعونا للتوقف عند أهمية المحافظة وإعمار عين الوقف. وتتفق التجارب المختلفة في كيفية الإعمار على تخصيص جزء من العائدات السنوية لصرفها على أعمال الصيانة والترميم والمحافظة على العقارات تودع في حساب بنكية أو في صناديق مالية لتوظيفها وفق صيغة من الصيغ الإسلامية. أما الحالة الثانية التي أريد التطرق إليها وهي نقل مهمة إعمار العين الوقفية إلى المستثمر نفسه بحيث يتم إدراج عمليات المحافظة والترميم والصيانة ضمن دفتر الشروط عند إبرام عقد الاستغلال أو الإيجار. وبالتالي يتكفل المستثمر بالمحافظة على العقار الذي استفاد منه وفق عقد الاستغلال المبرم بينه وبين الناظر خلال المدة المحددة للاستغلال. ومن هنا أحبذ التركيز على مساهمة عائدات الوقف وأصولها في تمويل صغار المنتجين والبطالين أصحاب المشروعات الصغيرة ويكون بذلك الوقف قد قام بدوره الاقتصادي وهو مكافحة البطالة وتوفير مناصب شغل للبطالين، وفي الوقت نفس يتعين على أصحاب المشروعات الصغيرة الذين استفادوا من عقار سواء تجاري أو صناعي أو منقولات كرأسمال

[1]) منذر قحف، " الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي"، انظر الموقع WWW.MONZER.KAHF.COMبتاريخ 20 جوان 2010.

ثابت، ومن أموال الوقف كرأسمال متداول من المحافظة على هذا الملك الوقفي وتوسيعه كعقار وكرأسمال على أن يبقى دائما وقفا، وفقا للعقود المبرمة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وبالتالي يحسون أن لهم جزء مهم من المسؤولية في خدمة المجتمع والحفاظ على تضامنه. وفي هذا الإطار تؤكد كل التجارب العربية أن هناك العديد من المشاريع التنموية المختلفة التي هي في حاجة إليها وتشجع أصحاب الأموال الاستثمار فيها. وبإمكان هذه المشروعات أن تمول بأموال الوقف والزكاة ومنها على سبيل المثال:

– المشاريع الزراعية الغذائية بساتين الفواكه والخضر، وزراعة النخيل، صناعة التغليف وتصبير الفواكه والعصير،تربية الدواجن، تربية الأبقار الحلوب، مصانع اللبان والحليب ومشتقاته، ورشات البناء وتعبيد الطرق،صناعات خفيفة، عليات الري وبناء السدود،حفر الآبار، تجارة التجزئة، والجملة، المطابع والنشر والإشهار، الصناعات الصغيرة بمختلف أنواعها، أشغال التزين والديكور لدور العلم وقاعات المحاضرات والدراسة....الخ.

وهي مشاريع تقوم بها مؤسسات صغيرة ويمكن أن تمول من عوائد الوقف والزكاة تلك المؤسسات التي تعاني من مشكلة التمويل في كل الدول العربية. ولنا بعض التجارب جديرة بالاحتذاء[1] كتجربة الصناديق الوقفية بالكويت لتمويل مشروعات ذات أبعاد تنموية تلبي حاجات الناس وتجدد الدور التنموي للوقف وتطور العمل الخيري في آن واحد، وتجربة القروض الصغيرة في الهند لتمويل مشروعات أنماء، وتجربة الأسهم الوقفية في السودان كأسلوب لتجميع الموارد الوقفية وتتيح لصغار المانحين المساهمة في الوقف.

[1]) محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، جدة: البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2003، ص 98،112،129.

رابعا: مشكلة التمويل والبديل الرشيد:

تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، حيث لا تكفي مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجاري والإحلال والتجديد. وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والصناديق المتخصصة هي المسار الطبيعي للحصول على التمويلات اللازمة.

وللإشارة فإن أغلبية المشروعات الصغيرة لا يتيسر لها توفير احتياجاتها من البنوك بسبب[1]:

– عدم امتلاكها الضمانات الكافية بخاصة الضمان العيني الذي تقدمه مقابل القرض.

– تخوف أصحاب المؤسسات وقصور الوعي المصرفي لديهم مما يجعلهم أكثر ترددا في التعامل مع البنوك لعدم معرفتهم بأنظمتها حيث يضطر الكثير منهم إلى الاقتراض من المضاربين والوسطاء الماليين مع ما يحمله ذلك من ارتفاع في سعر الفائدة، وبالتالي زيادة أعباء التمويل.

– اهتمام البنوك بتمويل المشروعات الكبيرة دون الالتفات إلى المشروعات الصغيرة.

– إهمال معظم أصحاب المشروعات الصغيرة تخصيص جزء من الأرباح كاحتياطي تلجأ إليه لتوسيع وضمان استمرار المشروع.

أمام هذه الصعوبات التي تجد البنوك التقليدية نفسها عاجزة عن تقديم خدمات مالية نوعية وسريعة. أضحى البديل التمويلي وفق الصيغ الإسلامية يفرض نفسه بديلا أنسب وأجدر يتلاءم مع طبيعة وإمكانات المشروعات

[1]) فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجعسابق، ص 84.

الصغيرة، انطلاقا من كونه نظاما مستقرا ومرنا يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية الاقتصادية، حيث يخضع إلى قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل، وبالتالي لا يربح فيها طرف على حساب طرف آخر، لا سيما وأن المؤسسات الإسلامية تتخذ هدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أولوية أهدافها، وبالتالي تمكن المجتمع من تسخير القدرات المالية المتاحة ويضعها أمام المحتاجين إليها. فعلى سبيل المثال التمويل على أساس مشاركة البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالصيغ الإسلامية في المخاطر والأرباح من شأنه أن يعطي نوعا من الاستقرار لصاحب المشروع الصغير، حيث يعفيه من أعباء نسبة الفوائد وتراكم الديون التي عادة ما تتسبب في العجز عند الإقراض من البنوك التقليدية.ويرتكز المبدأ الأساسي للعمل المصرفي الإسلامي على التدخل المباشر للبنك في الصفقات الممولة من قبله. حيث تبرر العمولة التي يتقاضاها إما بمشاركته، بصفته مالكا مشتركا في نتائج المشروع الممول (الربح والخسارة) في حالة التمويل بصيغة المضاربة وصيغة المشاركة، وإما بالخدمة المؤداة في عملية تجارية في حالة تمويل بصيغ التمويل بالمرابحة والسلم والاستصناع ...الخ.

ومن البدائل كذلك المطروحة أموال الوقف والزكاة التي تقدر بنسب عالية في العديد من البلدان العربية والإسلامية والتي نطلق عليها في بحثنا تسمية مؤسسة الوقف والزكاة كمصطلح موحد حديث يتماشى مع التطورات الاقتصادية الجديدة الحاصلة في اقتصاديات الدول الإسلامية بصفة عامة، حيث تجمع في صناديق معينة حسب تجربة كل دولة على حدى، فعلى سبيل المثال في تجربة الجزائر يسمى الصندوق المركزي للأوقاف الذي أنشئ بقرار وزاري مشترك بين وزارة المالية ووزارة الشؤون الدينية ويحمل رقم 31 وهو مؤرخ في 2 مارس 1999م، وهو حساب مركزي، يفتح في إحدى المؤسسات

المالية بقرار من الوزير المكلف بالشؤون الدينية، علما أنّه يتم فتح حساب للأوقاف على مستوى نظارة شؤون الدينية، لكن الموارد والإيرادات المحصلة فيها تصب في الحساب المركزي للأوقاف، وهذا بعد خصم النفقات المرخص بها وصندوق الزكاة . وكذا تجربة الصناديق الوقفية في الكويت وتجربة الأسهم الوقفية في السودان، وتجربة القروض الصغيرة في الهند وتجربة مؤسسات إعمار الوقف في الأردن...الخ[1].

وعليه فإنه يتعين الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن الاستفادة منها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، وتنمية إعمار أعيان وأملاك الوقف وأموال الزكاة والمتمثلة في الصيغ الاتية: (المشاركة والمضاربة، الاستصناع والسلم، المزارعة والمساقاة، المرابحة).

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على موضوع دور مؤسسة الوقف والزكاة كصيغة بديلة للسياسات في استثمار الأموال وتوزيعها بعدالة على أفراد المجتمع خاصة العاطلين من الشباب بتنظيمهم في شكل مشروعات صغيرة وتمويل مشاريعهم وفق احتياجات المجتمع باعتبار أن هذه المشروعات الصغيرة أصبحت قاطرة النمو في كل دول العالم، وهو في الحقيقة موضوع الساعة حتى تستفيد من الإنجازات التكنولوجية والعلمية التي وصل إليها الإنسان.

فحسن استخدام أموال الوقف والزكاة من شأنه أن يقضي على أكبر مشكلة تعاني منها البلدان العربية وهي مشكلة البطالة التي ساهمت بشكل أو بآخر بالشعور شبابنا بعدم انتمائهم لوطنهم. ومن هنا إذا أردنا فعلاً لمؤسسة

[1]) محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص 58 إلى 125.

الوقف والزكاة أن تلعب الدور التنموي المنتظر منها ، فإنه لابد من العمل على نشر ثقافة الوقف والزكاة بمفهوم حديث يتماشى ومستجدات العصر حتى يقتنع كل فرد مسلم بأن الأموال التي يوقفها أو يزكيها ستكون بمثابة دعم ومساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي دعم للتضامن والتكافل الوطني.

ويتطلب الأمر لبلوغ هذا الهدف ضبط إستراتيجية تضمن التجاوب مع متطلبات العصر ومعالجة مشاكله وتحقيق المقاصد الشرعية للوقف والزكاة وترسيخ صيغة نموذجية للعمل الخيري في إطار المجتمع المدني. ويكون ذلك من خلال عصرنة آليات تنمية أموال الزكاة وإعمار الوقف حتى لا يبقى يقتصر على الطرق التقليدية التي لم تستطع مواكبة انعكاسات العولمة الاقتصادية.

واقترح في هذا الإطار ضرورة الاعتماد على توظيف كل مقومات حضارتنا الإسلامية لصالح المجتمع في كل الجوانب، وخاصة في الجانب الاقتصادي الذي يعد عصب المجتمع ولحمة تكاتف كل الأفراد وتضامنهم. ولا يكون ذلك إلا بتوفير إطارات مختصة في كل المجالات المراد القيام بها حتى يتسنى لنا ضمان رشادة كل عمل نشرع فيه. فعلى سبيل المثال نقوم بتكوين الإطار المختص في تسيير وإدارة الوقف والزكاة بطرق علمية حديثة باعتباره قطاعا اقتصاديا هاما يضاهي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهنا أريد أن أذكر بمبادرة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في الجزائر على فتح تخصص خاص بالوقف يسمى "إدارة أعمال الجمعيات والأوقاف" وتخصص خاص بالزكاة "إدارة أعمال صناديق ومؤسسات الزكاة" على مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) ويمتد على مستوى الماستر والدكتوراه (مرحلة ما بعد التدرج) تهدف من خلاله تكوين إطارات مسيرة للأملاك الوقفية وأموال الزكاة بطرق

حديثة متشبعة بالتكوين الشرعي (الفقهي)والتكوين الاقتصادي (المحاسبي والتسييري).

المراجع

1- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل بيئي مقارن، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2006.

2- جمال لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

3- عبد الرحمان أحمد يسري، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1996.

4- عبد الغفور عبد السلام، رياض الحلبي، حازم شحاتة، محمد الحبوس، إدارة المشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2001.

5- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 2000.

6- علي الخضر، بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006.

7- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب مصر، الإسكندرية، 2005.

8- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب مصر، الإسكندرية، 1997.

9-محمد وجيه بدري، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2004.

10- محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، جدة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ط1، 2003.

11- منذر قحف، الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي، الموقع www.monzer.kahf.com

12- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، ط1، 2007.

13- نظير رياض محمد الشحات، إدارة المشروعات الصغيرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 2005.

14- شوقي أحمد دنيا، أثر الوقف في إنجاز التنمية، مجلة البحوث الفقهية، عدد 24، سنة 1415 هـ، ص6.

15- نهال فريد مصطفى، نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2005.

16- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية(استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، ط1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2005.

17- 1-Gilles Bressy, Christian Konkuyt, économie d'entreprise 7° édition, Europe mediaduplication S.A, France, 2004.

18- 2-Rapport de l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques, le financement des PME et des entrepreneurs, Février2007.

2- التقارير والدوريات:

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت2006.

2-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2002.

3- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جوان 2000.

4-نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر العدد 20، السنة 2012.

4- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر، العدد 1، سنة 2002.

5- وائل أبو دلبوح، طبيعة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة واستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التمويل والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الآفاق والتحديات، دمشق، 23-24أفريل2006.